

١٠ - تحثّ الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة تسيير العلاقات الوثيقة والتعاون الوثيق بين شعب ساموا الأمريكية وشعوب المجتمعات المحلية الجزرية المجاورة ، وبين حكومة الإقليم والمؤسسات الإقليمية من أجل زيادة تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعب الإقليم :

١١ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إيفاء بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية في وقت مناسب ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، مراعية بصفة خاصة رغبات شعب الإقليم ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين .

الجلسة العامة ٥٢

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦

٢٤/٤١ - مسألة جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ،

وقد درست الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٩) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، قرارها ٤٩/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة وممثل حكومة الإقليم مازالا يشاركان بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أوفى وأجدى للحالة في الإقليم ، بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بغرض التنفيذ التام للإعلان ،

وإذ تحيط علماً ببيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة الذي مفاده أن إقليم جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي من خلال ممثليه المنتخبين ، أي حاكم الإقليم وأعضاء المجلس التشريعي ومندوب الإقليم لدى مجلس نواب الولايات المتحدة ، وأن مندوباً - منتخباً لفترة سنتين -

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) :

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها القائل بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم على وجه السرعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على ساموا الأمريكية :

٤ - تطلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بعملية إنهاء استعمار ساموا الأمريكية وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، مراعية في ذلك حقوق ومصالح ورغبات شعب الإقليم المعرب عنها بحرية في ظل ظروف تفضي إلى نيل حق تقرير المصير الحقيقي ، وتؤكد من جديد أهمية زيادة الوعي بين شعب ساموا الأمريكية بالإمكانات المتاحة له من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال :

٥ - تلاحظ أنه عملاً بقانون صادر عن الكونغرس ، لم يعد لدى وزير داخلية الولايات المتحدة سلطة القيام انفرادياً بإجراء تغييرات في دستور ساموا الأمريكية وأن شعب الإقليم هو السلطة النهائية للتصديق على الدستور :

٦ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن ترد ، بصورة إيجابية ، على الطلب الذي عبّر عنه شعب ساموا الأمريكية بأن يعين نفسه رئيس المحكمة العليا وغيره من أعضاء السلطة القضائية في الإقليم :

٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لساموا الأمريكية ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تكثف جهودها من أجل تعزيز اقتصاد الإقليم وتنويعه وجعله أقدر على البقاء بغية تقليل اعتماده الشديد اقتصادياً ومالياً على الولايات المتحدة ولخلق فرص العمالة لشعب الإقليم :

٨ - تعرب عن أملها في استمرار وتعزيز عملية التخطيط الإنمائي التي بدأتها الخطة الخمسية الأولى للتنمية :

٩ - تحثّ الدولة القائمة بالإدارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، حق شعب الإقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعّالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة بهدف تهيئة الظروف لإقامة اقتصاد متوازن ومتنوع وله مقومات البقاء :

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأنه لا ينبغي لعوامل مثل حجم الإقليم وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة أن تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم على وجه السرعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة :

٤ - تكرر التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة هي المسؤولة عن أن تهتدى في جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الظروف التي تمكن شعب الإقليم من أن يمارس ، بحرية ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، طبقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة :

٥ - تحييط علماً بالبيان الصادر عن الدولة القائمة بالإدارة الذي جاء فيه أن حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة قررت أنه لا بد من توفر مزيد من الوقت قبل إجراء استفتاء بشأن المسألة وذلك لإتاحة فرصة أخرى لدراسة آثار مختلف الخيارات المتعلقة بمركز شعب الإقليم في المستقبل ، وأنها مستعدة في هذا الصدد للاستجابة لرغبات شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه مستقبلاً :

٦ - تؤكد من جديد أن أمر تحديد المركز السياسي لشعب جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل إنما يرجع في نهاية المطاف إلى هذا الشعب نفسه وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وفي سائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، وتطلب ، في هذا الصدد ، إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على تيسير الاضطلاع ببرامج في الإقليم لتوعية الشعب بالإمكانيات المتاحة له في ممارسة حقه في تقرير المصير :

٧ - تؤكد من جديد المسؤولية التي تقع على عاتق الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة :

٨ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على تعزيز اقتصاد الإقليم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، وذلك بالقيام بجملته أمور من بينها اتخاذ تدابير إضافية للتنوع والاستمرار في تطوير الهياكل الأساسية للإقليم بغية تخفيف اعتدائه الاقتصادي الشديد على الدولة القائمة بالإدارة :

٩ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، على صون حق شعب الإقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية عن طريق اتخاذ تدابير فعّالة لكفالة حقه في امتلاك تلك

يشارك في مجلس النواب بدون التمتع بحق التصويت على الرغم من أنه يشارك ويصوّت في اللجان ،

وإذ تلاحظ أن انتخابات عامة ستُجرى في الإقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تلاحظ تحسُّن اقتصاد الإقليم خلال الفترة المستعرضة وذلك بالرغم من بعض الانتكاسات التي صادفها برنامج التصنيع فيه وكذلك ، على وجه الخصوص ، حدوث زيادة في السياحة والتشييد والاستثمار الخاص ، وانخفاض مستوى البطالة ، وإذ تحييط علماً بالتطورات التي تحدث في الهياكل الأساسية للإقليم ،

وإذ ترحب باستمرار مشاركة جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، كعضو منتسب ، في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي هيئاتها الفرعية ، بما فيها لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ، وإذ تلاحظ استمرار مشاركة ممثل عن الإقليم كعضو في وفد الدولة القائمة بالإدارة في الاجتماعات السنوية التي تعقدها مجموعة منطقة البحر الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٨٢ ،

وإذ تلاحظ استمرار سياسة الدولة القائمة بالإدارة التي تقضي بمشاركة ممثلي الإقليم في المحافل التي يكون فيها الإقليم موضوع المناقشة ،

وإذ تدرك ما لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة الاستمرار على سبيل الأولوية في تنوع اقتصادها وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى إيغاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٧ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعّالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ تسرى أن تظل إمكانية إيغاد بعثة زائرة أخرى إلى جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت ملائم قيد الاستعراض ، ولاسيما في ضوء الاستفتاء المشار إليه في الفقرة ٥ أدناه والاستعدادات لهذا الحدث ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٤) :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال طبقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) :

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، فيما يتعلق بغوام (٣٤) ،

وإذ تحييط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة والذي مؤداه أن اللجنة الغوامية لتقرير المصير ، التي عيّنت في شباط/فبراير ١٩٨٤ ، قد أنهت عملها في نص مشروع قانون الكمنولث ،

وإذ تحييط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة والذي ذكر فيه أن وزارة الدفاع قد أذنت بالتخلي عن حوالي ٢٠٠٠ هكتار من الأراضي التي كانت تحت سيطرتها ، وأنه من المتوقع أن تُسن تشريعات التخلي عن تلك الأراضي في وقت متأخر من عام ١٩٨٦ ،

وإذ تلاحظ الإمكانيات المتاحة لتنويع وتنمية اقتصاد الإقليم ، ومنها على سبيل المثال ، صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة ، وإذ تلاحظ بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة الذي يفيد بأن مشروع قانون الكمنولث يسعى لتعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة بين غوام والولايات المتحدة الأمريكية ،

وإذ تحييط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة بأن أحكام قانون الكمنولث المقترح سوف تسلّم بالهوية الثقافية المتميزة للشعب التشاموري ، وهم السكان الأصليون لغوام ،

وإذ تدرك ما لغوام من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الإقليم وزيادة تقويته بغية تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد النظر ، خصوصاً في ضوء الاستفتاء العام المزمع إجراؤه في عام ١٩٨٧ والمشار إليه في الفقرة ٥ أدناه ،

الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تميمتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٠ - تحثّ الدولة القائمة بالإدارة على السعي إلى الحصول ، في مجموعة منطقة البحر الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ، على مركز لحكومة الإقليم يماثل مركز الأقاليم التابعة الأخرى داخل المجموعة ؛

١١ - تكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة بأن تزيد تسير مشاركة جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ، ولاسيما في أجهزتها المركزية وفي المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ؛

١٢ - تحثّ الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقيد تماماً بمقاصد ومبادئ الميثاق والإعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة فيما يتعلق بالأنشطة والترتيبات العسكرية للدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ؛

١٣ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت ملائم وبالتساو مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين .

الجلسة العامة ٥٢

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦

٢٥/٤١ - مسألة غوام

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة غوام ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٣) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ، بما في ذلك بصفة خاصة قرارها ٤٢/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

(٣٤) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٣ ، الفقرات ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ .

(٣٣) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/41/23) ، الفصول الثالث والخامس والتاسع .